

الرسالة

مجلة أسبوعية للدراسات والبحوث والعلوم والفنون

AR-RISSALAH
Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها

ورئيس تحريرها المشرف

احمد حسن الزيات

الإدارة

دار الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ - عابدين - القاهرة

تليفون رقم ٤٢٣٩٠

برل الاشتراك هي ستة

١٠٠ في مصر والسودان

١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

نمن العدد ٢٠ ملبا

العدد ٨٨٦

يتفق عليها مع الإدارة

العدد ٨٨٦ « القاهرة في يوم الاثنين ١١ رمضان سنة ١٣٦٩ - ٢٦ يونية سنة ١٩٥٠ - السنة الثامنة عشرة »

سياسة التعليم

للأستاذ محمد محمود زيتون

وان يتحقق هذا إلا إذا كان المعلمين صحيفة شهرية - إن لم تكن أسبوعية يتبادلون فيها مشا كل المهنة ، ويتناولون أحدث نظرياتها ، على شرط أن تكون بعيدة كل البعد عن اليداف الحكومية البحث ، بل يجب العمل على كفاية حيدتها وحرويتها ، ونجاتها من الهزات الحزبية الضيقة كما ينبغي عقد مؤتمرات دورية يتدارسون فيها أمهات المشاكل والتشريعات ، ليضمن بذلك تنسيق الجهود بصدد القرارات المتخذة في كل وجه من وجوه الإصلاح .

وهذا يقتضى كل معلم أن يقدم كل شهر تقريرا عن ملاحظاته ومقترحاته بصدد المادة التي يدرسها ، والسكتب المقررة فيها ، ومدى تأثر المعلمين بالبرامج الموضوعية ، والنظم المدرسية ، والنشاط الاجتماعي عامة ، ومقدار التعاون بين المدرسة والبيئة .

ولن يشمر مثل هذا الجهد إلا إذا قامت الوزارة من جانبها بدراسة هذه التقارير وتحليلها وتنسيقها وتصنيفها حتى تكون أرقاما ناطقة بلغة الإحصاء ، وهذا ألصق بأنجاه إدارة البحوث الفنية من أى جهد تضطلع به الآن . .

والصدر الثانى للسلطة التعليمية هو الآباء والأمهات ، فإحوج المشرعين في النظم التعليمية إلى التعرف على شكاوى النازل ، والوقوف على ميول الفتيان والفتيات نحو المادة العلمية ، وصنوف المعلمين ، وألوان النشاط . .

ليس أجدى على الوطن من اتخاذ الوسائل لتحقيق الاستقرار في شتى المرافق الحيوية ، وبغير هذا تضطرب النفوس ، وتهدم الثقة ، وتشتد حملات الانتهازين . وعواصف التربصين ، مما يحدث خلخلة لا تؤمن عواقبها .

وسياسة التعليم أحق من أى سياسة أخرى بالثبات والاستقرار ولا سيما في جوهرها ، إذ أن سنة التطور تجرى على الأعراض والحوادث دون الأب والصميم .

ومسر التي تدور في فلك الديمقراطية ، وتصدر في سياستها العامة عن وحى مبدئها العام « الأمة مصدر السلطات » ، وتمتيز بطابع الاستقرار ، جدير بها أن تعضى إلى النهاية فيما نحن بسبيله من اعتبار الفاعلين بأمر التربية والتعليم مسئولين أولا عن استجابتهم لروح الأمة في كل تشريعاتهم .

والصدر الأول للسياسة التعليمية هو : المعلمون أنفسهم ، فهم - بما تزودوا به من علوم التربية ، وبما اكتسبوه من تجارب مهدت لهم سبل النجاح في مهمتهم - قادرون على أن ينيروا المصادر العليا بأرائهم ومقترحاتهم .

النفسي ، من خاماتها التي تألفت منها وحدتها ، وصيغ كيانها على مر السنين وتوالي الاحكام ، وليس ما يمنع من الاقتباس ولكن بكل حذر ، ومن غير ارتعاع في أحضان الأنظمة التي ترضى الثقافة الخاصة ، والهوى الشخصي .

وان تميزنا بعد ذلك سبيل الاختيار وبرامج التنفيذ ، مادامنا نعرف بأننا أمة شرقية للفرعونية والاسلامية في دمائنا كرات حمراء وبيضاء ، وللاحضارة الحديثة في حياتنا أسداء غيرشلاء . أن التفاهم على معالي الأمور من أشرف ما تنتم به الروح الديمقراطية إن لم يكن من أقدس الواجبات الوطنية التي تتعالى على الأهواء والأشخاص .

وعلى هذا السنن درج السلف الصالح من الملوك والرهبين « وأمرهم شورى بينهم » وليس أدل على هذا المن كتاب هارون الرشيد إلى علي بن الحسن ممل ولد الأمين وفيه يقول « ولا آمن في مسأحة فيستحل الفراغ ويألفه ، وقومه ما استطعت بالقرب والملاينة ، فان أباهما فمليك بالنظافة والشدة » وهكذا كانت الملوك شركاء للمعلمين في تربية الأمراء . وهكذا يجب أن تتعاون جميع المصادر لوضع سياسة الاستقرار في التعليم وإلا فالنتيجة اللازمة مجرد آراء وردود وتعليقات ونحزب وتمصب ، وتشكيك للرأى العام ، وضياح للأجيال القادمة بينا أهل المقدم والذمذم بنمأى عن الأمر الخطير .

محمد محمود زينو

من الأدب الفرنسي

قصائد وأقاصيص

لهيسترز أصمير حسن الزينات

مجموعة من أروع القصص القصيرة وأبلغ

القصائد المختارة لصفوة من نوانغ كتاب فرنسا

وشرائها .

وثمه ٢٥ قرشاً عدا أجرة البريد

والدرسة والنزل كلاهما مرصد يسجل فيه الملمون والآباء بما يبرهن الحساسة وقائع — إذا وضعت بجانبها الخمام تحت النظر الفاحص أنبات عن تيارات قد نرضاها فنطمئن إليها ونشجعها ، أو نخصها فنجهد في تجنبها وعلاجها بالحكمة والسداد .

ولا كان الملمون هم أصحاب الشأن الأول في الموضوع فقد وجب استخدام « منهج الاستفتاء » المعروف خطره في العلوم الكبريحية ، والاجتماعية : ، ذلك منه حبه أسئلة مطروحة منظمة تنظيها منطقياً نفسانياً ، مع لخص الأجوبة عنها بكل عناية . وبهذا لا يجرم الشروع من الانعزال المباشر عن سير شعاع لهم ، وعندئذ تكون النظم المختارة ناضجة غاية النضج ، لأنها في الغالب المام من أسداء النفوس في طوابعها ونوازعها .

ويبقى بعد ذلك ما يصح لنا أن نسميه « فلسفة التوجيه » . فإنه إذا اقتصرنا مهمة الدراسة على التلقين الإكراهي ، وحشو الدماغ ثم استفراغه مما عسى أن يكون قد علق به من المعلومات طويلاً وعرضاً ، فليس يعدو الأمر أن يكون سخرة منظمة : إذ يتجرد المدرسون ميكانيكاً لترويض حيوانات ناطقة على حساب التربية والتعليم والتنقيف دون اعتبار للكسب والحسارة .

والخطر محقق من غير شك بالمجتمع أولاً وأخيراً : ذلك بأن التلاميذ يجب أن يسير وفق « الروحانية » المرنة لا نحو « الآلية » الجامدة ، وأن يتوخى « الإجماع » لا « التلقين » .

وإذ ننهي إلى اللغة الإحصائية حسب المنهج الاستقرائي المتبع ، نرى أنفسنا مقيدتين بروابط طبيعوية هي « القوانين » الصارمة التي لا مناص من الاعتراف بها ، والعمل على تنفيذها في ثقة والعلمثنان ، وأمانة وتعليم .

ومن الحق أن الآفاق التي تقترض القوانين أيا كان نوعها هي الأوضاع التي نشأ عنها المجتمع المتميز بخصائصه ومشخصاته جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً مما لا بدع مجالاً للشك في أن كل فرد بالرأى أو تقليد لنظام أو احتكار لسياسة أو التحكم في فرض ، تحت حماية السلطة القائمة المحولة لن يقدم شيئاً في مجال التعليم ، بل مصير ذلك خسارة في الوقت ، ووقته قر إلى الوراء .

حقاً إن مصر قد درجت منذ كانت على الاستقرار أو بحكم أوضاعها ، ومع ذلك فهي بحاجة إلى الأناة في استخلاص « الجوهر